



وَزَارَةُ النَّقْطَلِ



الرصد الإعلامي



التاريخ

الاثنين 2026/2/16

أبرز العناوين

العنوان	رقم الصفحة	التصنيف
1.قرارات مجلس الوزراء	4+3	خبر صحفي
2.وزير الداخلية يترأس اجتماعا للمجلس الأعلى للسلامة المرورية لاستعراض إنجازات عام 2025	5	خبر صحفي
3.الخامس في الأردن .. منح ترخيص نهائي لتطبيق (تكسي إف)	6	خبر صحفي
4.وزير الطاقة: نشهد تغيراً حقيقياً بمؤشرات صناعة الهيدروجين الأخضر في الأردن	7	خبر صحفي
5.أجواء دافئة اليوم وانخفاض ملموس غداً	8	خبر صحفي



قرارات مجلس الوزراء

*تسديد متأخرات بقيمة 125 مليون دينار لصالح عدد من الجهات في إطار سياسة تسديد المتأخرات المتركمة على الحكومة منذ سنوات عديدة ليصبح مجموع المبالغ التي تم تسديدها خلال الأسابيع الماضية 275 مليون دينار.

عمان 15 شباط (بترا)- قرّر مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها الأحد، برئاسة رئيس الوزراء الدكتور جعفر حسن، تسديد متأخرات بقيمة 125 مليون دينار لصالح عدد من الجهات؛ ليصبح مجموع المبالغ التي قامت الحكومة بتسديدها خلال الأسابيع الماضية قرابة 275 مليون دينار؛ وذلك في إطار خطة الحكومة لتسديد المتأخرات المتركمة منذ سنوات. وتضمن القرار الذي اتخذته مجلس الوزراء اليوم تسديد المتأخرات المتركمة منذ خمس سنوات على الوزارات والمؤسسات الحكومية والرسومية لصالح شركات توزيع الكهرباء، والبالغ مجموعها قرابة 60 مليون دينار. كما تضمن تسديد المتأخرات المترتبة على شركة مياه اليرموك بقيمة 10 ملايين دينار وعلى سلطة المياه بتسديد 25 مليون دينار، وذلك لصالح شركات توزيع الكهرباء؛ مع التزام السلطة بدفع الفواتير المستحقة عليها وفق دفعات شهرية. وقرّر المجلس كذلك تسديد متأخرات متركمة منذ سنوات بقيمة 30 مليون دينار لصالح المطابع المكلفة بطباعة الكتب والمناهج الدراسية لصالح وزارة التربية والتعليم. وكان مجلس الوزراء قد قرّر الأسبوع الماضي تسديد مستحقات ومتأخرات للجامعات الحكومية تتجاوز قيمتها 100 مليون دينار، وسبقها كذلك تسديد مديونية مستشفى الملك المؤسس عبدالله الجامعي بقيمة 40 مليون دينار، ومستشفى الجامعة الأردنية بقيمة 10 ملايين دينار.

*إقرار مشروع القانون المعدل لقانون الملكية العقارية الذي سيسهم في حل قضايا عالقة منذ سنوات للاف العقارات. وفي إطار التشريعات والقرارات المتعلقة بتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، أقرّ مجلس الوزراء مشروع القانون المعدّل لقانون الملكية العقارية لسنة 2026م؛ تمهيداً لإرساله إلى مجلس النواب للتسريع في إجراءات إقراره حسب الأصول الدستورية. ويعالج مشروع القانون قضايا إزالة الشبوع، وذلك بتبسيط إجراءات وتسريعها، وهذا من شأنه أن يسهم في حل الكثير من القضايا العالقة منذ سنوات حول آلاف العقارات، وإدخال عقارات غير مستغلة إلى الدورة الاقتصادية. وتضمن مشروع القانون نصوصاً تجيز البيع الإلكتروني، واعتماد التوقيع الإلكتروني، إلى جانب رقمنة جميع الإجراءات والمعاملات، بما في ذلك الدفوع والإفراز والبيع؛ بحيث تصبح جميع الإجراءات إلكترونية وبما يتوافق مع أحكام قانون الكاتب العدل، إلى جانب تخفيف الأعباء المالية والإجرائية المترتبة على النشر الورقي؛ وذلك بهدف التسهيل على المواطنين وتخفيف الكلف والوقت والجهد عليهم. وتسمح التعديلات بالبيع والإفراز على المخطط قبل البدء بإنشاء العقار، على أن تصدر بذلك شهادة تخصيص يعتمدها البنك؛ بما يسهم في تشجيع الاستثمار والتطوير العقاري. كما تضمنت استبدال شرط إجماع الشركاء في قسمة العقارات المقام عليها أبنية، ليصبح بشرط موافقة مالكي ثلاثة أرباع العقار، وذلك دون الإخلال بحقوق باقي الشركاء. ويلزم مشروع القانون الحكومة والبلديات وأمانة عمان الكبرى بدفع بدل الاستملاكات خلال مدة أقصاها 5 سنوات، مع دفع بدل تأخير عن كل سنة، إلى جانب معالجة تعارض أحكام إزالة الشبوع مع التشريعات الخاصة بالوحدات الزراعية، وتتوافق أحكامه مع أحكام قانون تطوير وادي الأردن بما يمنع ازدواجية التطبيق.

وتضمن مشروع القانون خطوات عديدة للتسهيل على المواطنين وتخفيف الإجراءات المتعلقة بمعاملاتهم، وذلك من خلال تفويض الصلاحيات للمدراء في المحافظات والمناطق المختلفة للحد من المركزية. ومن شأن التعديلات الجديدة أن تسهم في تحقيق الاستقرار التشريعي وترك أثر إيجابي اقتصادياً، من خلال تعزيز الثقة بالمنظومة العقارية،

وبما يدعم أهداف رؤية التحديث الاقتصادي.

*مجلس الوزراء يقر الأسباب الموجبة لمشروع قانون معدل لقانون الأحوال المدنية لادخال مفهوم الهوية الرقمية كوسيلة تعريف رسمية معتمدة. وقرّر مجلس الوزراء الموافقة على الأسباب الموجبة لمشروع قانون معدل لقانون الأحوال المدنية لسنة 2026م؛ تمهيداً لإرساله إلى ديوان التشريع والرأي لاستكمال إجراءات إقراره حسب الأصول.

ويأتي مشروع القانون انسجاماً مع التوجّهات الحكومية الداعمة لتطوير الإدارة العامة، وتنفيذاً لبرامج التحول الرقمي، من خلال إدخال مفهوم الهوية الرقمية ضمن الإطار التشريعي الناظم لعمل دائرة الأحوال المدنية والجوازات.

ويهدف مشروع القانون إلى إقرار حجية قانونية صريحة للهوية الرقمية؛ باعتبارها وسيلة تعريف رسمية معتمدة، إلى جانب البطاقة الشخصية التي تصدرها الدائرة، ومنحها ذات الأثر القانوني في الإثبات واعتماد البيانات الواردة فيها، وإلزام الجهات الحكومية والخاصة باعتمادها وفقاً لأحكام القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه.

ويأتي هذا التعديل لتمكين المواطنين من إنجاز معاملاتهم إلكترونياً بصورة آمنة وموثوقة وقانونية؛ وبما يضمن حماية البيانات الشخصية وسلامتها وسريتها. ويهدف هذا المشروع أيضاً إلى إرساء أساس قانوني لتنظيم شكل ومحتوى وآلية إصدار واستخدام الهوية الرقمية، بما يحقق التكامل بين الوسائل التقليدية والإلكترونية، ويواكب التطورات التقنية وأفضل الممارسات الدولية في مجال الهوية الرقمية والمعاملات الإلكترونية.

إقرار نظام التنظيم الإداري لوزارة العمل لسنة 2026م.

وأقرّ مجلس الوزراء نظام التنظيم الإداري لوزارة العمل لسنة 2026م؛ وذلك لغايات تطوير عمل الوزارة وتعزيز أداء الوحدات الإدارية فيها، وضمان اضطلاعها بالمهام المناطة بها على أكمل وجه.

وقرّر مجلس الوزراء استكمال الإجراءات اللازمة لنقل جميع الأمور المتعلقة بمشروع إنشاء أنبوب للغاز يربط حقل الرّيشة بخطّ الغاز العربي، إلى شركة البترول الوطنية، وتسليمها جميع الدراسات المتعلقة بالمشروع.

ويأتي القرار في ضوء تولّي شركة البترول الوطنية مهمة تنفيذ المشروع بالشراكة مع شركات محلية، مع فتح المجال أمام الاستثمار للمشاركة في تنفيذ المشروع؛ وذلك لتتماشى خطط تطوير الحقل وزيادة الإنتاج مع تطوير البنية التحتية؛ بما يسهم في تعظيم المكاسب الوطنية.

*مجلس الوزراء يطلع على خطط وزارة الأوقاف لشهر رمضان المبارك.

على صعيد آخر، أطلع مجلس الوزراء على خطط وزارة الأوقاف والشؤون والمقدّسات الإسلامية، استعداداً لحلول شهر رمضان المبارك؛ بما في ذلك دائرة الأوقاف الإسلامية وشؤون المسجد الأقصى المبارك، وصندوق الزكاة.

وتهدف الخطة إلى إطلاق برامج دعوية وعلمية وإعلامية متكاملة، وحزمة واسعة من المبادرات، تهدف إبراز الرّسالة الدينية، وتعزيز قيم التكافل والتّراحم، وترسيخ الدور العلمي والدّعوي خلال شهر رمضان المبارك، إلى جانب خدمة المصلّين في الأردن والقدس الشريف.

وتتضمن الخطة عقد المجالس العلمية الهاشمية أسبوعياً بمشاركة نخبة من العلماء من داخل المملكة وخارجها، وتنظيم المسابقة الهاشمية الدولية للذكور في دورتها الثالثة والثلاثين بمشاركة 60 دولة، والمسابقة الهاشمية المحلية للإناث بمشاركة 167 متسابقة.

وخصّصت الوزارة ضمن الخطة برامج يومية ودروساً دينية في المساجد الرئيسة (مسجد الملك الحسين بن طلال ومسجد الشهيد الملك المؤسس) ويُنْهَى بالتعاون مع مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنية، والإذاعة الأردنية، وإذاعة القرآن الكريم.

وتشمل الخطة إطلاق حملة لصندوق الزكاة تتضمّن توزيع مساعدات عبر لجان الزكاة، وتسليم مشاريع إنتاجية، وترميم منازل للأسر المحتاجة، وقضاء ديون عدد من الغارمات، وتنظيم ملتقيات خيرية، وأيام طبية مجانية، وبرامج لدعم الأيتام في مختلف المحافظات.

*السواكير رئيساً لمجلس مفوضي سلطة إقليم البترا.

على صعيد آخر، قرّر مجلس الوزراء تعيين المهندس عدنان خلف السواكير رئيساً لمجلس مفوضي سلطة إقليم البترا التّرموي السّياحي، وذلك بعد انتهاء مهام الدكتور فارس البريزات.

كما قرّر المجلس تجديد تعيين الدكتور شاكر العدوان، والدكتورة فاطمة الهلالات، والمهندس يزن المحادين، والمهندس محمّد الهباهبة أعضاء في مجلس المفوضين.

بند المخالفة	2024	2025	نسبة الانخفاض
تجاوز الإشارة الضوئية حمراء	48712	40296	-17%
الوقوف بأنواعه	1061199	634548	-40%
المسير عكس اتجاه السير	17631	16554	-6%
القيادة بصورة منهورة	4282	3510	-18%
استخدام الهاتف النقال	595620	181990	-69%
عدم استخدام حزام الامان	442020	399385	-10%
المجموع	2172943	1279928	-41%

وزير الداخلية يترأس اجتماعاً للمجلس الأعلى للسلامة المرورية لاستعراض إنجازات عام 2025

عمان 15 شباط (بترا)- عقد المجلس الأعلى للسلامة المرورية، اجتماعاً الأحد، برئاسة وزير الداخلية، مازن الفراية، وبحضور وزير النقل، الدكتور نضال قطامين، ومدير الأمن العام الدكتور عبيدالله المعاينة، وأعضاء المجلس.

واستعرض المجلس، خلال الاجتماع، الإنجازات المتحققة خلال عام 2025، ضمن الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للسلامة المرورية (2025-2026)، والتي شملت تنفيذ 50 مشروعاً و28 برنامجاً ونشاطاً.

كما شملت إنجازات المجلس، تنفيذ التوصيات المتعلقة بتحسينات المرورية للنقاط السوداء، وهي المواقع التي تشكل خطراً على السلامة المرورية وتؤدي إلى زيادة اعداد الحوادث وهي 134 موقعاً من أصل 159 موقعاً، ونسبة إنجاز بلغت 84.3 بالمئة، كما تم رصد المبالغ اللازمة لاستكمال إنجاز التوصيات المتعلقة بمشاريع المواقع الخطرة وعددها 25 مشروعاً، وهي قيد التنفيذ حالياً.

وفي السياق ذاته، أكدت مؤشرات الحوادث المرورية لعام 2025 ، تحقيق مجموعة من النتائج الإيجابية، وذلك مقارنة بمؤشرات عام 2024، حيث انخفض عدد الوفيات الناتجة عن الحوادث المرورية بنسبة 6.81 بالمئة، وانخفض عدد المصابين بحوادث الدراجات بنسبة 30.8 بالمئة، كما انخفض عدد الإصابات الناتجة عن حوادث السير بنسبة 6.75 بالمئة، وانخفض عدد المصابين دون سن الثامنة عشر بنسبة 8.1 بالمئة، فيما ارتفعت نسبة رسائل التوعية على شبكات التواصل إلى 39.3% وزيادة عدد الحاصلين دورات الاسعافات الأولية من 621 إلى 2805 أشخاص.

وناقش المجلس أيضاً نتائج برامج التوعية المرورية وإنفاذ القانون، وأثرها الإيجابي على السلوكيات المرورية، والتي انعكست من خلال انخفاض ملحوظ في المخالفات التي تهدد حياة مستخدمي الطرق وتزيد من الازدحامات المرورية، وفقاً لما يوضحه الجدول.



الخامس في الأردن .. منح ترخيص نهائي لتطبيق (تكسي إف)

خيرني - أكد مدير عام هيئة تنظيم النقل البري م. رياض الخرابشة، أن الربط الإلكتروني بعد إقرار التشريعات سيكون هو الفيصل، في تنظيم قطاع نقل الركاب باستخدام التطبيقات الذكية. وأشار الخرابشة، إلى أن الهيئة استعانت بخبرات من خارج كادرها ليكون الربط بأفضل صورة ممكنة، لنجاح تنظيم القطاع والرقابة عليه، وضمان تقديم أفضل خدمة، بحسب الغد. وبين أنه تم منح ترخيص نهائي لتطبيق "تكسي إف"، ليصبح عدد الشركات المرخصة 5 شركات هي: "كريم"، "أوبر"، "جيني" و"بترا رايد"، إلى جانب "تكسي إف". وكانت تقدمت نحو 35 شركة للحصول على ترخيص، حصلت نحو 15 منها على موافقة مبدئية للترخيص، من قبل مجلس إدارة الهيئة، وذلك منذ نشر نظام "تنظيم نقل الركاب، من خلال استخدام التطبيقات الذكية لسنة 2025" في الجريدة الرسمية في 16 تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، ونشر التعليمات الصادرة بموجبه في 6 كانون الأول (ديسمبر) الماضي.



وزير الطاقة: نشهد تغيراً حقيقياً بمؤشرات صناعة الهيدروجين الأخضر في الأردن

عمان 15 شباط (بترا)- أكد وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور صالح الخرابشة، أن اعتماد نظام شهادات الهيدروجين الأخضر يعد خطوة أساسية ومهمة نحو استكمال منظومة التشريعات، ووضع الاستراتيجية الوطنية الشاملة لصناعة الهيدروجين الأخضر، بهدف تطوير صناعة الهيدروجين، ولتعزيز مكانة الأردن كمركز إقليمي لإنتاج وتصدير الطاقة الخضراء.

وقال إن الأردن يمتلك المقومات التي تؤهله ليكون كذلك، مضيفاً أن ذلك يتوافق مع البرنامج التنفيذي الثاني لرؤية التحديث الاقتصادي 2020-2030. جاء ذلك خلال رعايته الأحد، ورشة العمل المتخصصة "لعرض توصيات خارطة طريق لتنفيذ معيار الهيدروجين الأخضر ونظام الاعتماد لشهادات الهيدروجين في الأردن" والتي جاءت ضمن برنامج المساعدة في إدارة قطاع الطاقة (ESMAP) التابع للبنك الدولي، وبالشراكة مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي. وأضاف الخرابشة بحضور أمين عام الوزارة المهندس أمني العزام، ومشاركة ممثلين عن الجهات الحكومية والقطاع الخاص، والخبراء المعنيين بقطاع الطاقة. أنه حتى تتمكن من تصدير هذا المنتج الأخضر لا بد من وجود آلية واضحة وموثوقة لإثبات واعتماد وترخيص أن هذا المنتج هو بالفعل أخضر، مشدداً على أنه "من هنا تأتي أهمية شهادات الهيدروجين الأخضر باعتبارها حجر الأساس في بناء منظومة متكاملة وذات مصداقية". وأشار الخرابشة إلى أننا اليوم لا نناقش السياسات فحسب، بل نعمل فعلياً على بناء المنظومة البيئية التي يمكن أن تولد فيها هذه الصناعة الجديدة، وتنمو، وتتطور بشكل مستدام، مضيفاً "إننا ندرك أن هناك عدداً كبيراً من الدول حول العالم لديها طموحات واضحة لتطوير قطاع الهيدروجين الأخضر." وبين أننا اليوم في الأردن بدأنا نشهد تغيراً حقيقياً في مؤشرات صناعة الهيدروجين الأخضر، ونحن على قناعة راسخة بأن تكلفة إنتاج الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء ومشتقاتهما الأخرى ستواصل الانخفاض بالتوازي مع الانخفاض الحاد في تكاليف الطاقة المتجددة.

من جهته، قال المدير الإقليمي لدائرة المشرق في البنك الدولي جان كريستوف كاريه إن سجل الأردن يظهر الاتجاه الواضح للمسار المستقبلي، فمع انخفاض تكاليف التكنولوجيا ونضج آليات الشراء، يتم إضافة المزيد من مصادر الطاقة المتجددة إلى الشبكة، بما يعوض - قدر الإمكان - توليد الكهرباء القائم على الوقود الأحفوري، وهو أساس مهم لتوفير الإلكترونيات بأسعار تنافسية تغذي صناعات جديدة مثل الهيدروجين الأخضر والأمونيا.

وبين كاريه أن الأردن يمتلك مقومات قوية للمنافسة، تشمل موارد شمسية عالية الجودة ورياحاً جيدة، وسجلاً قوياً في الشراكات بين القطاعين العام والخاص في قطاع الطاقة، إضافة إلى موقع جغرافي ومناخ موائم مناسبة لتصدير الأمونيا الخضراء، مضيفاً أنه على الصعيد العالمي يتسارع نمو تجارة الهيدروجين الأخضر بالاعتماد على أنظمة اعتماد قوية. وأشار إلى المساعدة الفنية تضع مسارات للمواءمة مع أنظمة اعتماد متوافقة مع متطلبات الاتحاد الأوروبي للصادرات المتجهة إليه، مع الحفاظ على المرونة لخدمة الأسواق غير الأوروبية عبر أنظمة معترف بها دولياً وقابلة للتشغيل البيئي، دون المساس بالنزاهة أو قابلية التتبع أو الشفافية. من جانبه، قال خبير أول الطاقة بالبنك الدولي والمسؤول عن برنامج الطاقة بالبنك الدولي (الأردن ولبنان وسوريا) الدكتور محمد قمح إن وجود إطار واضح ومعايير دولية متوافقة لاعتماد الهيدروجين الأخضر يعد عنصراً أساسياً لإرسال إشارة واضحة لطموح الأردن في ترسيخ مكانته كمركز إقليمي للطاقة الخضراء. وشدد قمح على أن توقيت هذه الدراسة وورشة العمل مناسب للغاية، فمع تقدم عدد من المطورين الدوليين في مشاريع الأمونيا الخضراء الموجهة للتصدير، ينظر إلى الأردن بالفعل كممنصة موثوقة للطاقة الخضراء.

وأوضح أنه من خلال برنامج كفاءة قطاع الكهرباء وموثوقية الإمداد القائم على النتائج، ندعم برنامج حكومة الأردن لتحسين كفاءة القطاع والحفاظ على موثوقية الإمداد من الطاقة المتجددة، بما يسهم في استمرار تدفق الطاقة المتجددة، وتحسين تشغيل النظام، وتعزيز وفورات التكلفة.

وهدفت الورشة إلى استعراض مخرجات الدراسة النهائية التي تناولت متطلبات إنشاء منظومة متكاملة لتنظيم إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته في المملكة، بما يدعم استخدامه محلياً ويفتح المجال أمام تصديره للأسواق الدولية. ويدعم مشروع إنتاج الهيدروجين الأخضر توجهات المملكة نحو اقتصاد الطاقة النظيفة، وتعزيز جاهزية الأردن لاستقطاب الاستثمارات، حيث تناولت الورشة مراجعة أفضل الممارسات الدولية ومقارنة عدد من أنظمة الاعتماد العالمية، بما يضمن توافق المشاريع الأردنية مع متطلبات الأسواق المختلفة، خاصة الأسواق الأوروبية والآسيوية، مع الحفاظ على تنافسية المشاريع من حيث الكلفة والمرونة التنظيمية. وعرض الخبراء خارطة طريق تنفيذية تتضمن تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي، وتحديد الأدوات المؤسسية للجهات المعنية، وإجراءات إصدار شهادات الهيدروجين الأخضر، وآليات توثيق مصدر الطاقة المتجددة المستخدمة في الإنتاج، إضافة إلى تحديث التعليمات والتشريعات ذات العلاقة خلال المراحل القادمة.

وشارك في الورشة ممثلون عن الجهات الوطنية المعنية، من بينها وزارة المياه والري ووزارة البيئة وهيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وشركة الكهرباء الوطنية والجمعية العلمية الملكية ومؤسسة المواصفات والمقاييس.

بترا



أجواء دافئة اليوم وانخفاض ملموس غداً

عمان 16 شباط (بترا) - ترتفع درجات الحرارة، اليوم الاثنين، لتسجل أعلى من معدلاتها العامة لمثل هذا الوقت من السنة بحوالي (9-10) درجات مئوية، ويسود طقس دافئ بوجه عام، وتكون الرياح جنوبية شرقية معتدلة السرعة تنشط على فترات مثيرة للغبار خاصة في مناطق البادية.

وتحذر الأرصاد الجوية في تقريرها من تدني مدى الرؤية الأفقية بسبب الغبار خاصة في مناطق البادية. وبحسب التقرير، تتأثر المملكة يوم غدٍ الثلاثاء بكتلة هوائية باردة نسبياً، حيث يطرأ انخفاض ملموس على درجات الحرارة، ويكون الطقس بارداً نسبياً في أغلب المناطق، ودافئاً نسبياً في الأغوار والبحر الميت والعقبة، مع ظهور الغيوم على ارتفاعات مختلفة، وتكون الرياح غربية معتدلة السرعة تنشط على فترات مثيرة للغبار خاصة في مناطق البادية.

ويطرأ الأربعاء، انخفاض طفيف على درجات الحرارة، مع بقاء الطقس بارداً نسبياً في أغلب المناطق، ودافئاً نسبياً في الأغوار والبحر الميت والعقبة، كما تظهر بعض الغيوم على ارتفاعات منخفضة، وتكون الرياح غربية معتدلة السرعة تنشط أحياناً مثيرة للغبار في العديد من المناطق خاصة في مناطق البادية.

ويطرأ الخميس، انخفاض طفيف آخر على درجات الحرارة لتصبح حول معدلاتها العامة لمثل هذا الوقت من السنة، ويكون الطقس بارداً نسبياً في أغلب المناطق، ودافئاً نسبياً في الأغوار والبحر الميت والعقبة، مع ظهور بعض الغيوم على ارتفاعات منخفضة، وتكون الرياح شمالية غربية معتدلة السرعة.

وتتراوح درجات الحرارة العظمى والصغرى في شرق عمان اليوم بين 24- 14 درجة مئوية، وفي غرب عمان 22 - 12، وفي المرتفعات الشمالية 20 - 11، وفي مرتفعات الشراة 23 - 10، وفي مناطق البادية 26- 13، وفي مناطق السهول 24 - 14، وفي الأغوار الشمالية 27- 17، وفي الأغوار الجنوبية 30- 21، وفي البحر الميت 29 - 19، وفي خليج العقبة 30- 20 درجة مئوية.